

فَتَاوَى الْمَسَائِلِ

فتعنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، اذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل ان يبين اسم ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء، وان نافذ كرا الاستئذ بالتدريج غالباً وورما قدمنا متأخراً السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وورما أجبنا غير مشترك لثقل هذا، ولن يفتي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم يذكره كان لنا عذر صحيح لا يغفاله

(اعطاء الزكاة والصدقة للشرفاء ومعاملتهم)

(س ٣٠) عوض بن جهمان سعيدان في (ستغافوره) ما قولكم سيدي في اعطاء الزكوات لمن صح انتسابهم الى الامام الحسين بن علي عليهما السلام صحة لا صيرورة فيها يعتقدونها المعطي والمعطي اعتقاداً جازماً مع علمهما بالنهي الوارد فيه وتعميل الشارع عليه الصلاة والسلام عدم حلها لآل بيته بكونها أوساخ الناس الخ - لماذا كره من غنائهم بما لهم من خمس الخمس وللحاجة تقليداً لقليل من متأخري أئمة الشافعية في تحميلهم الاعطاء والأخذ (كذا كتبت العبارة والظاهر انه يريد بيان علة من قال بالجواز بالحاجة مع عدم استغنائهم الآن بما لهم من خمس الخمس) فهل ما جرح اليه أولئك القليل مما يسقط به الجرح عن الآخذ وتبرأ به ذمة المعطي أم هو اجتهاد مع وجود النص ونسخ لما صرح الشارع بعدم حله معللانه بأمر ذاتي وهو مع ذلك حظ قوم لا يتعداهم فإعطاؤه غيرهم ظلم لهم فلا يجوز؟

(س ٣١) ومنه معطوفاً على ما سبق: وفي الاموال حقوق على أهلها غير الزكاة فإهي؟ ولما كان القصديان الحكم المفهوم من النصوص الشرعية بعد ذلك كرها وذكر ما فهمه سلف الأمة منها وذلك مما يتندر على أهل هذه الديار رفعنا هذه السطور مستعملين من المنار تحقيق المسألة خدمة للشرع كما هو دينه وله الشكر منا سلفاً والاجر من الله (ج) روى أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة انه قال أخذ الحسن بن علي تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كخ كخ حرام بها أما علمت انا لانا كل الصدقة»

وروى أحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابنا خزيمه وحبان

وصحاحه من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال لأبي رافع اصحبني كما تصيب منها فقال لا حتى آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله وانطلق فسأله فقال «إن الصدقة لا تحل لنا وإن موالى القوم من أنفسهم»

وجاء في شرح الحديث الأول من نيل الاوطار ما نصه: قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم . قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية وحكى فيه أيضاً عن أبي يوسف أنها تحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم وحكا في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والإمامية وحكا في الشفاء عن ابني الهادي والقاسم العياني قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة - الجواز، المنع، جواز التطوع دون الفرض، بعكسه - والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل إنها متواترة تواتراً معنوياً أو يؤيد ذلك قوله تعالى «قل لا أسألكم عليه أجرأ إلا المودة في القربى» وقوله «قل ما أسألكم عليه من أجر» ولو أحلها لآله أو شك أن يطعنوا فيه ولقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها» وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الصدقة أوساخ الناس» كرواه مسلم وأما ما استدلل به القائلون بحلها للهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كله من بني هاشم أن العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض قال «نعم» فهذا الحديث قد اتهم بعض رواه وقد أطل صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح لتخصيص تلك العمومات الصحيحة . وأما قول العلامة محمد بن إبراهيم الوزير بعد أن ساق الحديث ما نقله : وأحسب له متابعا لشبهة القول به (قال) والقول به قول جماعة وافرة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم أنه اجماعهم ولعل

توارث هذا عنهم يقوي الحديث: انتهى فكلام ليس على قانون الاستدلال لأن مجرد الحساب ان له متابعا وذهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته وأما دعوى انهم أجمعوا عليه فباطل باطل ومطلوبات مؤلفاتهم ومختصراتها شاهدة لذلك، وأما قول الأثير في المنحة انها سكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده وما عضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لأهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من أكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه، وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس مما يوجب سكون النفس. والحاصل أن تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين أن يكون المزكي هاشمياً أو غيره فلا ينفق من المعاذير عن هذا المحرم المعلوم الا ما صح عن الشارع لا ما لفقه الواقفون في هذه الورطة من الأعداء الواهية التي لا تخلص ولا ما لم يصح من الأحاديث المروية في التخصيص. ولكثره أكلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصاً أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم مقاماً لا يرضاه الله ولا تقاد العلماء فأنف في ذلك رسالة هي كالسراب الذي يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً، وصار يتسلى بها أرباب النباهة منهم وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم أن أرض اليمن خراجية وهو لا يشعر أن هذه المقالة مع كونها من أبطال الباطلات ليست مما يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم فالله المستعان ما أسرع الناس الى متابعة الهوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة. واعلم ان ظاهر قوله «لا تحل لنا الصدقة» عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أكثر الخنفية وهو المصحح عن الشافعية والخنابلة وكثير من الزيدية انها تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض قالوا الآن انحره عليهم انما هو أوساخ الناس وذلك هو الزكاة لاصدقة التطوع. وقال في البحران خصص صدقة التطوع القياس على الهبة والهدية والوقف. وقال أبو يوسف

العباس انما تحرم عليهم كصدقة الفرض لأن الدليل لم يفصل اه ما في نيل الأوطار
فأنت ترى ان الحديث في تحريم الصدقة على الآل صحيح وان الخلاف في
حكه ضعيف ويزيد الخلاف ضعفاً عمل الناس بالحديث من الصدر الأ ول حتى صار الحكم
معلوماً من الدين بالضرورة . وان عاتقه نزهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شبهة أخذ
الأجر على النبوة وكونها طريقاً له أولاً له الى حطام الدنيا ثم حمل آله على التزه
عن أوساخ الناس ليتربوا على كرامة النفس وعزتها ويكونوا قدوة للناس في
الترفع عن الدنيا والحساس ، وأي خسة أبلغ من رضى الانسان بأن يكون عالة
على الناس يده السفلى وأيديهم هي العليا؟ ولو جاز في أصل الشرع بذل الصدقات
لأكل البيت لقدمهم الناس فيها على غيرهم حتى ليوشك أن يهطى منهم غير المستحق
ويحرم المستحق من غيرهم رجاء أن يكون ذلك أكثر قبولا عند الله تعالى وذلك
عما يحملهم على ترك الكسب اتكالا على ما يبذل الناس من صدقاتهم . على انهم
لم يسلموا من هذا في كثير من البلاد مع تحريم الصدقة عليهم فان الناس يبذلون
لفقرائهم من صدقة التطوع ما يبذلون ، ويقدمون لوجهائهم من الهدايا ما يقدمون ،
حتى صارت معاشهم فائضة من أنامل الناس يوطنون أنفسهم عليها بطناً بعد بطن
فانصرفت همهم عن الكسب حتى ضعف استعدادهم له فزل بهم الناس في
علم الحياة الاجتماعية وهم يحسبون أنهم صاعدون فهو لاء الذين يمتثلون لتجويز
اعطائهم الزكاة يحسبون أنهم يحسنون صنعا بالقيام بمصلحتهم وسد خللتهم وفاتهم
أن الشارع أعلم بهذه المصلحة وأحكم ، حيث حرم عليهم ما حرم ، ومن الجهل أن
يقال ان التحريم خاص بذلك الزمان ، وان لنا أن نقول بنسخه الآن ،
كذلك أضر المحبون بنا معشر الشرفاء بالغلوة في التعظيم لمكان النسب لان هذا
كان سبباً لاقتناع الجماهير منا بهذه المكانة دون مكانة العلم والاستقلال الذاتي
فان صغيرنا يرى الكهول والشيخ يهرون الى يده بالتقيل فلا يشعر بحاجة الى
كمال آخر يرتفع به ذكره ويعلو قدره فيكون سيدا في الناس بمجده في العلم والفضل ،
لا يعمل أيه وجدته من قبل ، والرأي عندي للاغنياء المحبين لأكل البيت أن يساعدهم على
الاستقلال بأنفسهم حتى يكون الناس في حاجة الى علمهم ورفقدهم ولا يكونوا هم عالة

على الناس لأن يلبصقوا بهم أو ساخهم ويجهلوهم كالقمل الذي لا يعيش الا في الوساخه والدرن . وان يؤخذوا الشريف الذي يخرج عما يليق بشرفه من كرامة النفس ، والاعتصام بأدب الشرع ، ما لا يؤخذون سواه ، وان يعظموا فضائله ، ويجلوا فواضله ، بأبلغ مما يكون لمن عداه ، كما توعد الله نساء النبي بمضاعفة عذابهن على الذنب ضعفين ، ووعدهن بما يتأمن أجرهن على العمل الصالح مرتين ، وهو تعالى أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين ، وأما الحقوق التي على الانسان في ماله غير الزكاة فمنها الواجب . كالنفقة على من تلزمه نفقته وكزالة ضرورة المضطر فان من رأى معصوماً مشرفاً على الهلاك من الجوع يجب عليه اطعامه كما يجب عليه انقاذ الغريق عند القدرة على ذلك والمراد بالمعصوم من لا يباح دمه شرعاً كالحارب ولا يفهم من هذا أن غير المعصوم يحرم اغنامه مطلقاً فرب انقاذ محارب يأتي بمصلحة أو يسوق الى هداية . ومنها ما هو مندوب كبدل المال في وجوه الخير اي كانت كالضيافة وأنفعا في هذا الزمان انشاء المدارس لتعليم النافع والتهرية الصحيحة والجميات الخيرية التي تقوم بترية يتامى وكفالة العاجزين ونحو ذلك من الوجوه التي يعم نفعها حتى ترتقي بالسبق فيها أمة على أمة ، وتستعلي بأثارها دولة على دولة ، وناهيك بالجميات التي تبث السعادة في الاقطار لهداية الخلق الى الحق في زمن لا يحفل ملوك المسلمين وامراؤهم فيه بالسعادة ولا يههم أمر الدين . وانك لتجد في باب التفسير من أجزاء المنار بياناً للآيات الكريمة التي تحض علي بذل المال في سبيل الله غير فريضة الزكاة فلا حاجة الى كتابة شيء من الآيات هنا وهي كثيرة جداً . وكذلك الاحاديث في هذا المقام كثيرة فان كان يرى السائل حاجة الى سرد شيء منها فليكتب اليها

لعن معاوية والترضي عنه - وفيه حكم اللعن مطلقاً -

(س ٣٣) ومنه : سيدي قال لي أحد العلماء ان من يلعن معاوية أقل خطراً ممن يترضى عنه ولتصور علمي لم أحر جواباً فهل هو مصيب فيما قال أم مخطيء أفيدونا على صفحات المنار لازلتم مؤيدين وبمين العناية ملحوظين

(ج) هو مخطيء بلا شبهة فاللدعاء بالخير - ومنه الترضي - من البر الامن قام عنده دليل قطعي على ان فلاناً مات كافراً بالله وأن الله غضبان عليه وهذا لا يعرف

الابوحي من الله تعالى لأن المعاصي والكفر في الحياة لا يدلان دلالة قطعية على أن صاحبيهما ماتا عليها لأن الخاتمة مجهولة بلاخلاف بين العلماء ولا العقلاء وأما اللعن فهو من السفه الذي لا ينبغي للمؤمن وقد قال صلى الله عليه وسلم «ليس المؤمن بالسباب ولا بالطعان ولا اللعان» قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء رواه الترمذي بإسناد صحيح من حديث ابن مسعود وقال حسن غريب والحاكم وصححه ورواه غيرهم من حديثه ومن حديث أبي هريرة مرفوعاً وروى الترمذي من حديث ابن عمر وحسنه «المؤمن لا يكون لعاناً» وروى مسلم في صحيحه من حديث أبي العرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان اللعانين لا يكونون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة» وورد في حظر اللعن وذمه غير ذلك من الأحاديث

وقد جعل حجة الإسلام الفزالي اللعن على ثلاث مراتب بحسب الصفات المتضمنة للعن الأولى أن يلعن الكافرين أو المبتدعين أو الفاسقين جملة، الثانية أن يخص طائفة منهم كآكلي الربا من الفاسقين مثلاً، الثالثة لعن شخص معين من هذه الأصناف ونذكر عبارته فيها قال رحمه الله تعالى

«الثالثة اللعن للشخص المعين وهذا فيه خطر كقولك زيد لعنه الله وهو كافر أو فاسق أو مبتدع والتفصيل فيه أن كل شخص ثبتت لعنته شرعاً فتجاوز لعنته كقولك فرعون لعنه الله وأبو جهل لعنه الله لأنه قد ثبت أن هؤلاء ماتوا على الكفر وعرف ذلك شرعاً أما شخص بعينه في زماننا كقولك زيد لعنه الله وهو يهودي مثلاً فهذا فيه خطر فإنه ربما يسلم فيموت مقرباً عند الله تعالى فكيف يحكم بكونه ملعوناً. فإن قلت يلعن لكونه كافراً في الحال كما يقال للمسلم رحمه الله لكونه مسلماً في الحال وإن كان يتصور فيه أن يرتد فاعلم أن معنى قولنا رحمه الله أي ثبته على الإسلام الذي هو سبب الرحمة وعلى الطاعة ولا يمكن أن يقال ثبت الله الكافر على ما هو سبب اللعنة فإن هذا سؤال للكفر وهو في نفسه كفر بل الجائز أن يقال لعنه الله إن مات على الكفر ولا لعنه الله إن مات على الإسلام وذلك غيب لا يدري والمطلق متردد بين الجهتين ففيه خطر وليس في ترك اللعن خطر. وإذا عرفت هذا في الكافر فهو في زيد الفاسق أو زيد المبتدع أولى فلعن

الاعيان فيه خطراً لأن الاعيان تتقلب في الأحوال الا من أعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يجوز أن يعلم من يموت على الكفر ولذلك عين قوماً باللعن فكان يقول في دعائه على قريش « اللهم عليك بأبي جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة » وذكر جماعة قتلوا على الكفر بيد حتى ان من لم تعلم عاقبته كان يلغنه فنهى عنه اذروي انه كان يلعن الذين قتلوا أصحاب بئر معونة في قنونه شهراً فنزل قوله تعالى « ليس لك من الامر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فأنهم ظالمون » يعني انهم ربما يسلون فمن أين تعلم انهم ملعونون . وكذلك من بان لنا موته على الكفر جاز اعنه وجاز ذمه ان لم يكن فيه أذى على مسلم فان كان لم يجز كما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أبا بكر رضي الله عنه عن قبر مرء به وهو يريد الطائف فقال هذا قبر رجل كان عاتياً على الله ورسوله وهو سعيد بن العاص فغضب ابنه عمرو بن سعيد وقال يا رسول الله هذا قبر رجل كان أطعم للطعام وأضرب للهام من أبي قحافة . فقال أبو بكر يكلمني هذا يا رسول الله بمثل هذا الكلام فقال صلى الله عليه وسلم « اكف عن أبي بكر » فانصرف ثم أقبل على أبي بكر فقال « يا أبا بكر اذا ذكرم الكفار فعمموا فانكم اذا خصصتم غضب الابناء والآباء » (١) فكف الناس عن ذلك . وشرب نعيان الخمر فطمرات في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض الصحابة لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به فقال صلى الله عليه وسلم « لا تكن عوناً للشيطان على أخيك » وفي رواية « لا نقل هذا فانه يحب الله ورسوله » (٢) فنهاه عن ذلك وهذا يدل على ان لعنة فاسق بعينه غير جائزة ففي لعنة الاشخاص خطر فليجتنب ولا خطر في السكوت عن لعن ابليس مثلاً فضلاً عن غيره . فان قيل هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر به قلنا هذا لم يثبت أصلاً فلا يجوز أن يقال انه قتل أو أمر به ما لم يثبت فضلاً عن اللعنة لأنه لا يجوز نسبة مسلم الى كبيرة من غير تحقيق . « نعم يجوز أن يقال قتل ابن ملجم علياً رضي الله عنه وقتل أبو لؤلؤة عمر رضي الله عنه فان ذلك ثبت متواتراً فلا يجوز أن يرمى مسلم بفسق وكفر من غير

(١) الحديث رواه أبو داود في المراسيل من رواية علي بن ربيعة (٢) رواه

بهذا السياق ابن عبد البر في الاستيعاب وهو عند أحمد والبخاري وغيرهما لم يسم فيه نعيان

تحقيق . قال صلى الله عليه وسلم «لا يرمي رجل رجلاً بالكفر ولا يرميه بالفسق إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك» (١) وقال صلى الله عليه وسلم «ما شهد رجل على رجل بالكفر إلا باء به أحدهما إن كان كافراً فهو كافراً وإن لم يكن كافراً فقد كفر بتكفيره إياه» وهذا منناه أن يكفره وهو يعلم أنه مسلم فإن ظن أنه كافر ببدعة أو غيرها كان مخطئاً لا كافراً . وقال معاذ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنهك أن تشتم مسلماً أو تعصي اماماً عادلاً» (٢) والتعرض للأموات أشد قال مسروق دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت: ما فعل فلان لعنه الله: قلت توفي قالت رحمه الله: قلت وكيف هذا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» (٣) وقال عليه السلام «لا تسبوا الأموات فتؤذوا به الأحياء» (٤) وقال عليه السلام «أيها الناس احفظوني في أصحابي وأخواني وأصهارى ولا تسبوا أيها الناس إذا مات الميت فاذكروا منه خيراً» (٥)

«فإن قيل فهل يجوز أن يقال قاتل الحسين لعنه الله أو الآمر بقتله لعنه الله؟ قلنا الصواب أن قاتل الحسين إن مات قبل التوبة لعنه الله: لأنه يحتمل أن يموت بعد التوبة فإن وحشياً قاتل حجة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله وهو كافر ثم تاب عن الكفر والقتل جميعاً ولا يجوز أن يلعن والقتل كبيرة ولا يجوز أن تنتهي

(١) الحديث رواه الشيخان والسياق للبخاري من حديث أبي ذر مع تقديم لفظ الفسق والحديث الذي بعده رواه الديلمي في مسند الفردوس بسند ضعيف (٢) رواه أبو نعيم في الحلية من حديث طويل (٣) رواه أحمد والبخاري والنسائي بدون ذكر قصة عائشة مع مسروق وهي عند ابن المبارك في الزهد والرقائق (٤) رواه أحمد والترمذي والطبراني من حديث المغيرة بن شعبه (٥) رواه الديلمي في مسند الفردوس ولبعض جملة شواهد في الصحاح كحديث أبي سعيد وأبي هريرة عند أحمد والشيخين «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مداً أحدهم ولا نصيفه» وحديث ابن عمر عند أبي داود والترمذي «اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم» وغير ذلك

المرتبة الكفر فاذا لم يقيد بالتوبة وأطلق كان فيه خطر

«وانما أوردنا هذا لتهاون الناس باللعنة وإطلاق اللسان بها والمؤمن ليس بلعان فلا ينبغي أن يطلق اللسان باللعنة الا على من مات على الكفر أو على الاجناس المعروفين بأوصافهم دون الاشخاص المميزين فالاشتغال بذكر الله أولى فان لم يكن ففي السكوت سلامة. وقال مكّي ابن ابراهيم كنا عند ابن عون فذكروا بلال ابن أبي بردة فجمعوا يلعنونه ويقعون فيه وابن عون ساكت فقالوا يا ابن عون انما نذكرك لما ارتكبه منك (١) فقال انماها كلمتان تخرجان من صحتي يوم القيامة لا إله الا الله، ولمن الله فلاناً - فلأن يخرج من صحتي «لا إله الا الله» أحب اليّ من أن يخرج منها (لعن الله فلاناً) وقال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أوصني فقال (أوصيك أن لا تكون لعاناً) (٢) وقال ابن عمر إن أبغض الناس الى الله كل طعان لعان. وقال بعضهم لعن المؤمن كهدل قتله قال حماد بن زيد لو قلت انه مرفوع لم أبال (٣) وعن أبي قتادة قال كان يقال من لعن مؤمناً فهو مثل أن يقتله: وقد نقل ذلك مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) ويقرب من اللعن الدعاء على الانسان بالشر حتى الدعاء على الظالم كقول الانسان مثلاً: لا صحح الله جسمه ولا سلمه الله: وما يجري مجراه فان ذلك مذموم. وفي الخبر ان المظلوم يدعوا على الظالم حتى يكافئه ثم يبقى للظالم عنده فضلة يوم القيامة « اه ما كتبه الغزالي

(المنار) قد أوردت كل هذا ليعلم القارئ أن السنة الرجيحة والاحاديث الصحيحة وسيرة السلف الصالحين وفقه أئمة الدين كل ذلك ينهى المؤمن عن

(١) ابن عون هو أبو يعون عبد الله بن عون أحد أعلام السنة أدرك أنس بن مالك وروى له الجماعة. وبلال بن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري كان أمير البصرة وقاضياً روى له الترمذي حديثاً واحداً وكان قد آذى ابن عون ولذلك سبه القوم ولمنوه أمامه فلم يشايعهم بل أنكر عليهم (٢) رواه أحمد والبخاري في التاريخ وغيرهما (٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (٤) المرفوع رواه الشيخان من حديث ثابت بن الضحاك بلفظ (لعن المؤمن كقتله)

اللعن الذي يتساهل فيه أهل الأهواء من السفهاء وما أحسن قول حجة الاسلام «ففي لعن الاشخاص خطر ولاخطر في السكوت عن لعن ابليس مثلاً فضلاً عن غيره» أي فان الله تعالى - وان لعنه - لم يكفنا لعنه وأكبر العبر للمؤمن فيما تقدم تأديب الله تعالى نبيه اذا نزل عليه حين طفق يلعن الذين قتلوا أصحاب بر معونة «ليس لك من الامر شيء - أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون» وأصحاب بر معونة سبعون رجلاً من القراء بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم ليعطوا الناس القرآن فقتلهم عامر بن الطفيل وأصحابه . وروى أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن جرير وغيرهم من حديث أنس أن الآية نزلت يوم أحد حين كسر المشركون ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وشجوا وجهه وفي حديث ابن عمر عند أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وابن جرير أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد «اللهم العن أباسفيان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن سهيل بن عمرو اللهم العن صفوان بن أمية» فنزلت الآية وهي على هذا أكبر عبرة وأعلى تهديبا

هذا وان السواد الاعظم من المسلمين يعدون سب معاوية ولعنه من الكبائر ويرمون سابه بالرفض والابتداع وان السني من المسلمين ليعادي الشيعي على سب معاوية وأبي سفيان بله الخلفاء الثلاثة ويعادي الخارجي على سب عثمان وعلي مالا يعادي غيرها على ترك فريضة من الفرائض أو ارتكاب فاحشة من الفواحش فهذا الطعن في عطاء الصحابة وجملة الدين الاولين لو كان جائزاً في نفسه لكفى في تحريمه ما يترتب عليه من زيادة التفريق بين أهل القبلة وتمكين العداوة والبغضاء في قلوبهم حتى يكفر بعضهم بعضاً . لهذا لا أبالي ان أقول لو اطلع مطلع على الغيب فعلم ان معاوية مات على غير الاسلام لما جاز له أن يلعنه . فما قاله ذلك الرجل للسائل مردود لا قيمة له وهو دال على انه جاهل يقني بغير علم بل بمحض الهوى (استدراك) علم مما تقدم عن الفزالي انه لا يجوز لعن كافر ولا فاسق حي وان هذا خطر لما يتضمن من الرضى بموته على كفره أو فسقه، ولا لعن ميت لأن الخاتمة مجهولة لا تعرف الا بوحى من الله ، وأن لعن الفاسق والكفار عامة أو لعن صنف معين منهم في الجملة جائز ولكنه غير محمود شرعاً والأولى أن يستبدل

الانسان بذلك اللعن ذكر الله أو الكلام في الخير. وأقول إن جواز لعن الصنف أو النوع بمعنى عدم تحريره مقيد بما إذا لم يكن سباً لهم في وجوههم لأن السب محرم في ذاته لأنه بناء مذموم وسبب للشحناء والعسوان وقد نهى الله تعالى عن سب معبودات المشركين، ثلاثاً يسبوا معبود المؤمنين، فقال في سورة الانعام «ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم» ولا يخفى ان حرمة الكتابي أعظم من حرمة المشرك وانقاء تنفيره أهم وان ايداءه اذا كان ذمياً أو معاهداً أو مستأمناً محرم بالاجماع، وانه لا يصح أن يجعل لعن الفاسقين ذريعة الى تنفيرهم عن فسقهم كأن يحضر مجلس السكارى ويلعن شاربي الخمر على مسع منهم لان الارشاد يجب أن يكون بالمعروف واللين - هذا وان لعن صنف من الكفار أو الفساق في حضرة أفراد من الصنف هو بمثابة لعن الاشخاص فهو معصيتان لأنه سب عاني من جهة ولعن لأشخاص معينين من جهة أخرى .

فعليك أيها المؤمن أن تحفظ ما بين فكيك فانه لا يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائد ألسنتهم كما ورد في الحديث الصحيح عند الترمذي وابن ماجه . ولا تغتر ببعض حملة العمام ، وسكنة الاثواب العباغب ، اذا رأيتهم يلعنون الأحياء والأومات ويكفرون المسلمين ، ويبرزون خروجهم عن هدي الدين في معرض الدفاع عن الدين ، فأولئك ليس لهم حظ من هدى الاسلام ، ولا من العلم غير الثرة والتشدد في الكلام ، وقد روى أحمد من حديث أبي ثعلبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « ان أبيضكم اليّ وأبعدكم مني مجلساً الثرثارون المتفهبون المتشدقون في الكلام » ومثله عند الترمذي من حديث جابر وله نظائر

ومن علامات هؤلاء السفهاء ان لهم في كل مجلس لسان ومع كل مخاطب وجه فهم المنافقون ، هنا يذمون وهناك يمدحون ، وهم على الناس شر من المبتدعة وأهل الأهواء الذين يلعنون أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لان هؤلاء يفتن بهم العوام ما يفترون بأولئك . وشرهم الحساد الذين ينفرون الناس عن المسكاه المصالحين ، ويخوضون في أعراض العلماء العاملين ، « وعلي الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين »